دمج المباني الأثرية المرممة في الحياة الاجتماعية بمدينة تلمسان

أ. صبرينة دحماني

جامعة تلمسان

المقدمة :

تتميّز المباني الأثرية بطابعها التاريخي والفني وبتواصل حلقاتها التي تعبّر في حقيقة الأمر عن الحركة المستمرّة في النمو والتطوّر، فهي تحافظ بمرور الزمن على طابعها المعماري وتحمل في طياتها قصّة ازدهار أوتقهقر أمّة ما في فترات زمنية معينة.

وهي تتفاوت من حيث طابعها ومميزاتها وموقعها الخاص وعمرها وحالتها الصحية من حيث المتانة والضعف، إلاّ أنّها جميعها تحتاج إلى تدابيروقائية ومعالجة بصورة مستمرة تحول دون زوالها واندثارها، وهذا ما يمدّها بأسباب القوّة والبقاء, ولا يتأتّى ذلك إلاّ عن طريق الترميم الذي يكون نتيجة لدراسة وبحث متكامل, تتضمنها عملية جمع كلّ الوثائق المتعلقة بالمبنى الأثري، ومن غيرذلك سيكون مصير المدن والمباني التاريخية الزوال والاضمحلال، ولا بدّ أن يشترك في هذه الدراسات كما توصي بذلك القوانين الحديثة التي تتضمنها المواثيق الدولية, أخصائيون في تاريخ الفن والآثار إلى جانب المهندسين المعماريين, فمثل هذا التعاون سيؤدي حتما الى ضمان استقرار الحالة الإنشائية وكذا لجلب الأنظار إلى القيمة التاريخية والفنية وكذا الجوانب التي تتصل بالثرات الحضاري، والى إيجاد الحلول المناسبة لإيصاله إلى الأجيال القادمة في حالة سليمة ، ولا سيّما إذا ما تعلّق الأمر بتراث مدينة عريقة مثل مدينة تلمسان التي تقع في الإقليم الغربي من الجزائر والمعروفة بموقعها الاستراتيجي وتراثها الحضاري الضارب بجذوره في أعماق التاريخ بداية من عصور ما قبل التاريخ مرورا بالعصر الإسلامي, ممّا جعلها تتبوأ مكانة مرموقة من حيث ثرائها بمعالم تاريخية ومواقع أثرية كانت في الأمس القريب عرضة للضياع والتخريب بسبب عوامل شتّى أهمّها الإهمال واللمبالاة.

ولكن سرعان ما تغيّر الوضع في أواخر التسعينات، حيث انطلقت حركة نشيطة شملت ترميم معظم المباني الأثرية التي تزخربها مدينة تلمسان.

فعلى الرغم من ذلك الاهتمام الذي حضيت به المعالم التاريخية، فإنّها تبقى بحاجة ماسّة إلى حماية وصيانة مستمرة لطابعها الحضاري، ولن يكون ذلك إلاّ بتأهيلها والارتقاء بها بما ينسجم

وواقع المدينة، ويكون ذلك بإعادة إحيائها ودمجها في النسيج العمراني والاجتماعي, فما المقصود إذا بدمج المعالم الأثرية؟ وما الغايات المتوخاة منه ؟.

1- مفهوم المبنى التاريخي :

يُقصد بالمبنى التاريخي كلّ ما خلّفه الإنسان عبرالعصور من عمران وعمارة كالمدن القديمة أو بعض أطلالها أو ما تبقى فيها من الأحياء والمباني العمومية والخاصّة على اختلاف أنواعها وعصورها وأحوالها، والتي لم تطلها يد التغييروالتحديث.

ويُعدّ هذا التراث الحبل الرابط بين الأمّة وماضيها وموطن عزّها وفخرها، فضلا عن أهميته الاقتصادية والثقافية والعلمية.

ويدخل تحت إطارالمباني التاريخية حسب ميثاق البندقية كلّ إبداع معماري معزول أوموقع حضري أو ريفي شاهد على حضارة خاصّة أو تطوّر متميّز أوحادثة تاريخية,ولا يقتصر هذا المفهوم على المباني الضخمة والرائعة بل يشمل أيضا المعالم البسيطة التي أصبحت تحمل مع مرّ العصور رمزية ثقاف[1].

وعرّف المبنى التاريخي على أنّه المبنى الذي مضى على بنائه مدّة من الزمن تختلف حسب تشريعات كلّ بلد وتتراوح ما بين خمسين و مائتي عام.

2- مفهوم الدمج وأهدافه:

يجب أن يتجاوز التعامل مع المباني الأثرية والتاريخية ذات القيمة الحضارية مهام التوثيق والتسجيل والترميم الفعال, إلى إبراز ها كقيمة فاعلة مادية وحضارية، وذلك بتطوير وتوفيق استخدامها, أي بإحياء ودعم النطاقات العمرانية المباشرة المحيطة بها، المؤثرة عليها والمتأثرة بها, مع التركيزعلى أهمية المجتمع المحلي والعامل البشري المؤثر عليها من خلال مشاريع الدمج, في سبيل ابرازالاثرودعم فاعليته كوجود مادي ورمزي.

و من هنا فالدمج لغة جاء من دمج الأمردموجا أي استقام، ودخل في الشيء واستحكم فيه[2].

والدمج اصطلاحا يعني إعادة استخدام المبنى الأثري في وظيفة قد تكون أصلية أو مشابهة أو جديدة تحتاجها المدينة.

وباعتبارالدمج آخرحلقة في سلسلة التدخلات التي يمربها التراث المبني بعد عملية الجرد والدراسة، وترميم ما يستحق ترميمه مع المحافظة على قيمته الفنية والمعمارية. فهو إذا إعادة استخدام

المعلم الأثري بإعطائه وظيفة قد تكون وظيفته الأصلية أو وظيفة جديدة تكون منسجمة وملائمة مع محيط المدينة.، بحيث تلبي الاحتياجات الاجتماعية من دون أن تمس بطبيعة المبنى الأثري[3]، كاستغلالها متاحف أو مراكز لتعليم الحرف التقليدية أو معارض تجارية أو غيرها من الوظائف، على أن يتم اختيارها حسب مساحة المعلم وحجم فراغاته وموقعه بالنسبة للمدينة.

ويهدف الدمج إلى ضمان الصيانة المستمرة للمبنى وتثمينه في إطار بيئته التي يوجد فيها، وإنعاش الحياة داخله.لا سيما إذا ما كانت الوظيفة الجديدة منسجمة مع الطابع العمراني العام للمدينة. فهذا إجراء ضروري يتناسب مع القيمة الحضارية للمكان والقيمة الاقتصادية للزمان[4].

3- مبادئ الدمج:

تمتاز المباني التاريخية بقيمتها التاريخية وباتصال حلقاتها التي تعبر عن الحركة المستمرة في النمو والتطور فهي تحتفظ بقصة حياتها الماضية من خلال الأشكال عناصرها المعمارية والخطط العمرانية التي أوجدتها العقود الماضية[5]. فضلا عن أنها تساير سنن النشأة والارتقاء وتتقبل التقنيات الحديثة من الوسائل والمواد التي تعطيها ملامح جديدة تبعدها عن أصولها التاريخية، وتقطع صلتها بماضيها، وللوقوف أمام هذا التيار والعمل على التخفيف من حدّته وأضراره، قد بذلت في سبيل ذلك جهود كبيرة من قبل هيئات ومنظمات عالمية من أجل دمج المعالم الأثرية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي على أن يتم ذلك وفق شروط وضوابط مع ضرورة المتابعة الميدانية[6].

غالبا ما تحتاج بعض الوظائف المستحدثة في المباني الأثرية إلى إجراء بعض التعديلات والإضافات في المبنى الأثري، وهنا يدعو ميثاق البندقية 1964 في مادته الخامسة إلى عدم المساس بمادة المعلم التاريخي زيادة أو نقصانا، وعليه فلا بد من اختيار وظيفة تتلاءم ومساحة المبنى وحجم فراغاته وموقعه حتى لا يلجأ إلى إحداث عناصر مشوهة للقيمة التاريخية والفنية للمعلم الأثري.

هناك بعض الشروط والمبادئ التي يجب إتباعها في عملية إحياء المبنى الأثري ونلخصها فيما يأتي:

- يجب أن تقوم مشاريع الدمج على دراسات يشترك فيها مجموعة من المختصين في المجال المعماري والعمراني والأثري، والاجتماعي.

- إحياء المباني الأثرية وربطها بالحياة الحديثة مع إيجاد تنسيق وانسجام في الوظائف بينها وبين مختلف القطاعات الأخرى الحديثة.

- إجراء تعديلات لتوفير الخدمات الضرورية ، لكن دون المساس بالمظهر الخارجي والبنية

الداخلية للمبنى.

- توفير الأساليب المثلى في إعادة الاستخدام.

- الالتزام بقواعد الترميم البحثة التي تفرض عدم إحداث تغيرات على صورة المبنى الأصلية[7].

- دراسة المباني التي نروم اعادة تاهيلها بشكل جيد قبل القيام بها ويعتمد ذلك على وظيفة المباني ومدى تقبلها للاستعمالات الجديدة.

والتوظيف في حد ذاته يختلف من مبنى الى اخر, اذ يتماشى حسب كتلة المبنى وطابعه وكذا موقعه ومن هنا فإعادة توظيفه يتشعب إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول :ترك المبنى بدون أي تغيرات وعدم المساس به، ويمكن تطبيق ذلك في حالة توظيفه بنفس وظيفته الأصلية أو توافق متطلبات الوظيفة الجديدة مع الحيزات الموجودة أوعندما يكون المبنى ذو أهمية معينة ويتم تحويله إلى مزار سياحي، وبالتالي يتم الإبقاء علىالمبنى كما هو.

الاتجاه الثاني :فهو إدخال التغيرات على المبنى. وتنقسم هذه التغيرات إلى نوعين، إما أن تكون تغيرات داخلية بما فيها من التعامل مع الحيزات الداخلية للمبنى بإضافة عناصر جديدة أو

بالاستبدال التام للحيز الداخلي بحيز جديد بما فيها من التعامل مع الحيزات الداخلية بما فيها من تغيرات في الواجهات بإضافة عناصر حديثة أو عمل امتدادات مستحدثة على المبنى الأصلي ويمكن لمبنى واحد أن يتم فيه أكثر من اتجاه في التغيرات لاستيعاب الوظيفة الجديدة.

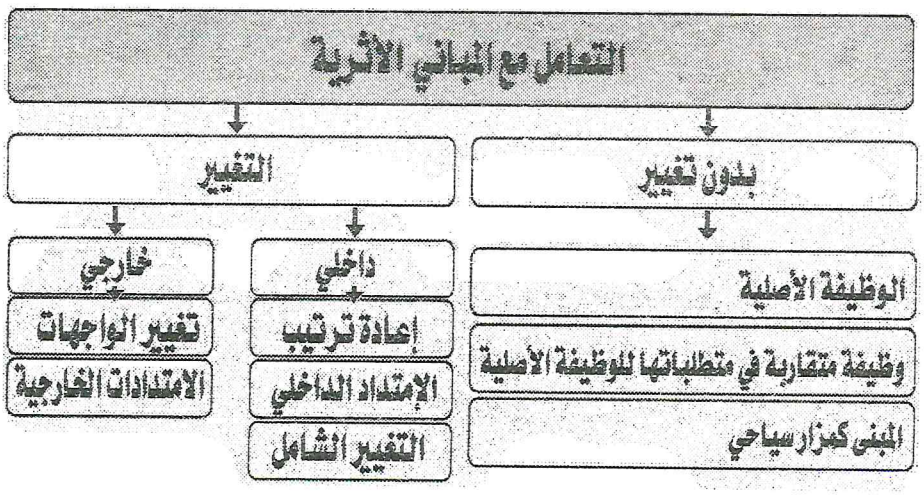

وفي حالة عدم عمل تغيرات للمبنى فإن هناك ثلاثة أساليب لتوظيفه:

- اما توظيفه بوظيفته الاصلية, أو توظيفه بوظيفة متقاربة أو توظيفه ليكون مزارا سياحيا

لما له من قيمة فنية.

4 – دمج المعالم الأثرية بتلمسان:

لا يمكن تعميم الدمج على كلّ المعالم الأثرية المرممة، ولا سيما بالنسبة للمباني الأثرية في مدينة تلمسان، وذلك لأسباب تقنية خاصة منها غياب الشروط الأساسية التي بواسطتها يؤهل المعلم التاريخي لعملية الدمج، سواء من حيث موقعه وطبيعته وحالته ومن تم كان اختيارنا في هذه الدراسة مقتصرا على ثلاثة معالم تاريخية رئيسية بالمدينة وهي:

قلعة المشور بوسط المدينة، والمنصورة الأثرية المفتوحة على الهواء الطلق، إضافة إلى مدرسة السلطان أبي الحسن المريني* الواقعة بضواحي المدينة والمنتمية إلى المجمع المعماري الديني الذي يضم إلى جانب المدرسة المسجد جامع وضريح سيدي أبي مدين شعيب الأندلسي وبقايا قصر السلطان والوكالة.

إنّ هذه المجموعة من المباني الأثرية بمساحاتها ومحتوياتها المتعدّدة يمكن أن تستغل في أكثر من وظيفة، وانطلاقا من هذا فإنّنا نقترح توظيفها وإعادة استخدامها في الأنشطة التالية:

أ- قلعة المشور:

هذه القلعة التي يعود تاريخ بنائها إلى عهد السلطان يغمراسن بن زيان في أواسط القرن السابع الهجري الثالث عشر للميلاد بجنوب تلمسان والذي يقابل حاليا دار الثقافة عبد القادر علولة. ويظهر بمثابة قلعة داخل مدينة، ولا يزال المشور يحتفظ على أسواره وبابيه: الداخلي (الباب الرئيسي)، والخارجي (باب تويتة)، كما يحتوي على الجامع الذي شيده السلطان الزياني أبي حمو موسى الأول، وجدّد بناؤه في الفترة العثمانية واستخدم ككنيسة أثناء الاحتلال الفرنسي وبعض الملحقات الأخرى[8].

فللحفاظ عليه وحمايته كان لا بد من إدماجه ضمن المنظومة العمرانية، ومحاولة استغلالها بإعطائها وظيفة تتلاءم وفضاءاتها المعمارية. وعليه تمّ اقتراح التدخلات الآتية:

اتّخاذ أطلال المستوصف القديم كمتحف طبيعي في الفضاء المفتوح مع إعادة بناء المباني الأساسية، وذلك انطلاقا من البقايا الأثرية والوثائق التاريخية، والعمل على تأهيل القاعة المتبقية كقاعة لتدريس وتدريب الموسيقي (Conservatoire) إلى جانب تهيئة الفضاء أو الساحة الواسعة التي تتوسّطه كمقهى في الهواء الطلق، وذلك باستخدام بنايات قابلة للتفكيك (زجاجية أو خشبية) مع إحداث فضاء أخضر.

وأمّا عن المسجد فيمكن استغلاله كمعرض مؤقت، هذا إلى جانب بعض الملاحق التي نجدها

قد تم توظيفها مثل البنايات الشمالية الجنوبية المستغلة كمدرسة للطبع التقليدي وورشة للحرق، إلى جانب الوكالة الوطنية للآثار والحظيرة الوطنية والمقهى على جانبي المدخل (المخطط 01)

فهذه الوظائف المقترحة لا بد أن تتماشى مع الطابع الحضاري للمدينة والمردود الجماهيري لا سيّما وأنّ جميع فرغاته تلبي كلّ الاحتياجات لأي وظيفة مقترحة في المخطط .

ب- الموقع الأثري لمنصورة:

لقد أسسها يوسف بن يعقوب المريني غرب تلمسان كمعسكر لقواته التي فرضت الحصار على مدينة تلمسان لأكثر من ثماني سنوات.1307-1298م[9]، ويمتاز الموقع بالبقايا الأثرية المتناثرة في مساحة تقدر بـ1045200 م^2، وتتمثل تلط البقايا في الأسوار والأبراج والجامع الكبير الذي يبرز بفضل مئذنته الشامخة، ويمكن استغلالها وتأمل روائعها المعمارية من خلال المقترحات التالية:

- إحداث متحف صغير بالقرب من الموقع أو داخله على أن تجمع فيه كلّ ما تم إبداعه في المتحف المحلي مع ضم بعض النماذج من التصاميم المجسّمة وغير المجسّمة وعرض حياة مدينة المنصورة في بعض فتراتها التاريخية الأساسية وذلك من خلال عرض بعض النصوص المكتوبة والصور. وبهذا نحصل على مركز تعليمي وتربوي يستفيد منه الزائر .

- إنشاء حديقة أثرية ذات أهمية علمية وتاريخية وتعليمية تحفظ الموقع في وسطه البيئي .مع خلق حركة نشيطة في المنطقة، وذلك بإنشاء مراكز خدماتية ومحلات تجارية تعرض مصنوعات تقليدية، مما سيجعل الموقع أكثر جاذبية للحركة السياحية حيث سيقصدها الناس لذاتها بدلا من الاكتفاء فقط من مشاهدة مكتشفاتها في المتاحف (المخطط 02).

جـ- مدرسة العباد:

بنيت هذه المدرسة حسب الكتابة التذكارية بأمر من السلطان أبي الحسن المريني سنة 747هـ-1347م، بعد ثماني سنوات من تشييد الجامع في منطقة العباد [10] وهي تمتاز بتخطيط معماري فرضته الظروف الجغرافية والوظيفية الدينية والتعليمية التي أنشأت لأجلها.

وللإبقاء على مميزات المدرسة فرض علينا الأمر بتحويلها إلى مركز ثقافي إعلامي متكامل بكل تجهيزاته الحديثة وانطلاقا من ذلك اقترح استغلال بعض حجرات الطابق الأرضي للإدارة مكونة من مكتب للتسيير والأمانة ومكتب للتسجيلات ومكتب آخر للمنشطين، وتستغل الحجزات الثمانية المتبقية للإعلام الآلي (ميدياتيك)، وحجرة للفيديوتيك، وأخرى للمراقبة.

وأما الطابق العلوي فيتم استغلاله في وظائف معاصرة مثل تخصيص حجرة للمكتبة الرقمية، وحجرتين لتعليم الإعلام الآلي ، وحجرة للصيانة ، وأخرى تكون بمثابة مقهى. (المخطط 04,03).

- خاتمة:

فبعد هذا العرض الموجز للاقتراحات المسطرة للنماذج المختارة يتضح لنا أن عملية دمج المباني الأثرية في الحياة اليومية بإعطائها وظائف جديدة تختلف باختلافا النسق والمخطط العمراني للمدينة، وأيضا بطبيعة وحالة المبني الأثري .

وللمحافظة على التراث المبنى وعلى قيمته و خصائصه الثقافية والفنية، ولحمايته من أسباب التلف المختلفة. صار من الضروري وضع مخططات لإعادة إحيائه وتأهيله وفق الاحتياجات الضرورية وتبعا للنشاط الذي سيؤديه مساهما بقوة في النشاطات المحلية المختلفة.

و ما لا شك فيه أن هذه المخططات لها مردودها الإيجابي سواء على الأثر بحدتاته كالصيانة الدورية أو على محيطه مما سيقدمه من الخدمات الثقافية والعلمية والاقتصادية.

مراجع البحث

[1] –Charte de Venise1964

[2] - ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، مج: 3، ط:1، دار صادر، بيروت1992، ص: 274.

[3]- إسماعيل سراج الدين،أحياء المدن التاريخية،ترجمة راتا حداء مكتبة الإسكندرية.2002.ص 22

[4] - محمود البنا، المدن التاريخية خطط ترميمها و صيانتها ط 1 مكتبة زعراء الشرق القاهرة 2002 ص 129

[5] - المرجع نفسه، ص: 127

[6] - عبد القادر الريحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق 1972، ص: 51-52.

[7] - إسماعيل سراج الدين، إحياء المرجع السابق، ص 22

[*] - بعد أن قضى أبو الحسن على أخيه المنافس له سنة 734 هـ/1333م، انفرد بالملك اتّجهت أنظاره نحو تلمسان إثر خروج سلطانها أبو تاشفين إلى أعمال الحفصيين، فجمع جيشه قاصدا تلمسان وفي طريقه استولى على ندرومة وهنين ووهران، ثمّ حطّ رحاله بغرب تلمسان في شوال سنة 735 هـ/1334م ، حيث مدينة جدّه المنصورة المخرّبة التي ابتنى فيها قصرا له، ثمّ أحاط المدينة بسور وأتبعه بخندق(25) وذلك أثناء محاصرته مدّة سنتين لتلمسان التي استولى عليها سنة 737 هـ/ 1337م، وبقى فيها مدّة أحد عشر عاما.

[8] - محمد بن عمرو الطمار، المرجع السابق ص: 206.

[9] - يحي بوعزيز، مدينة تلمسان عاصمة المقرد الأوسط، دار القرن للنشر والتوزيع، د. ت. ص 21.

[10] – Georges Marçais: Les Monuments Arabes de Tlemcen, Librairie des écoles Françaises.. PARIS 1993. p 223

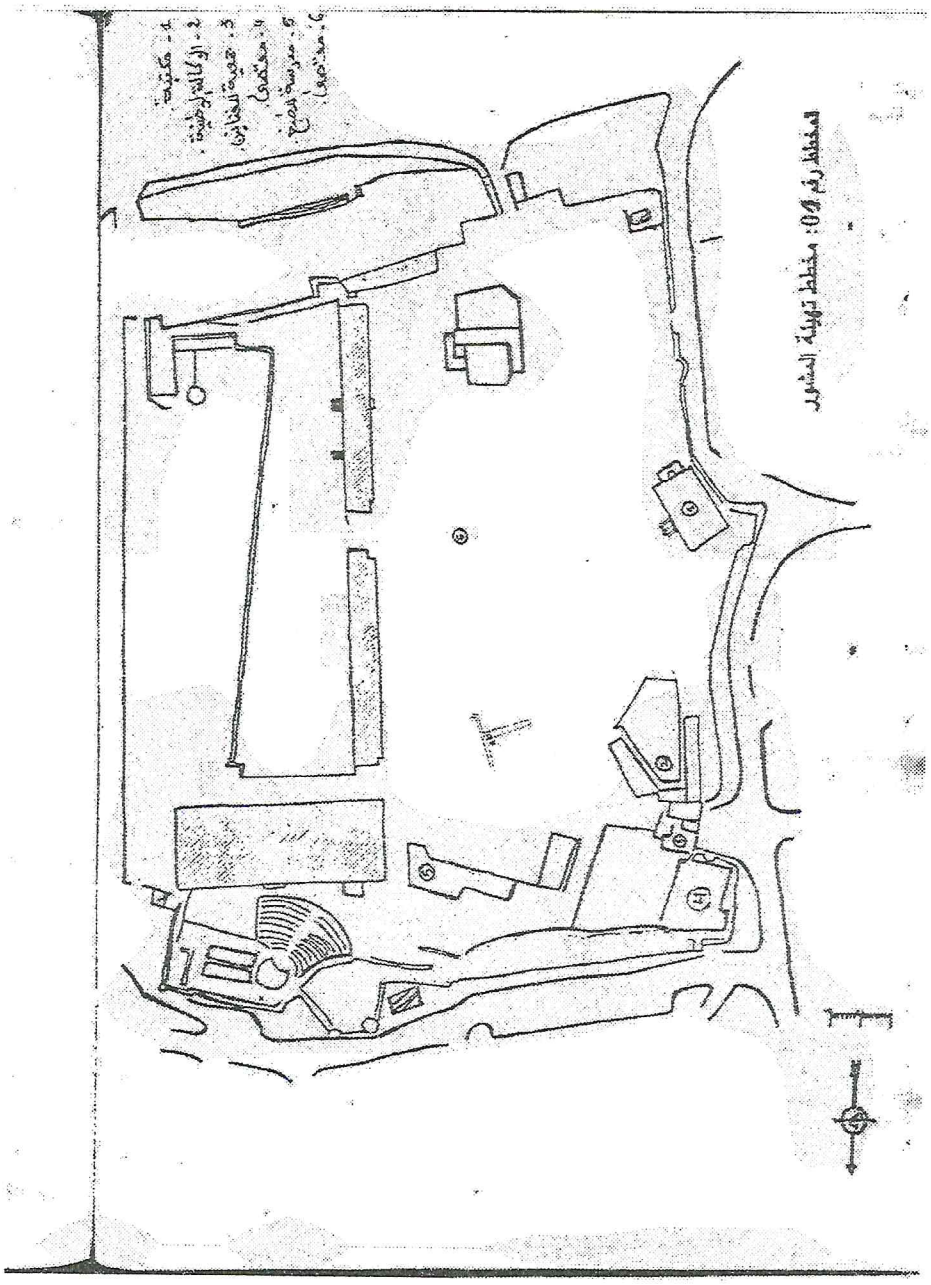
1. مكتبة.
2. الوكالة الإيوانية.
3. جمعية التعاونيات.
4. محلات.
5. مدرسة دفن.
6. مدخل.
المخطط رقم 04: مخطط تهيئة المشور

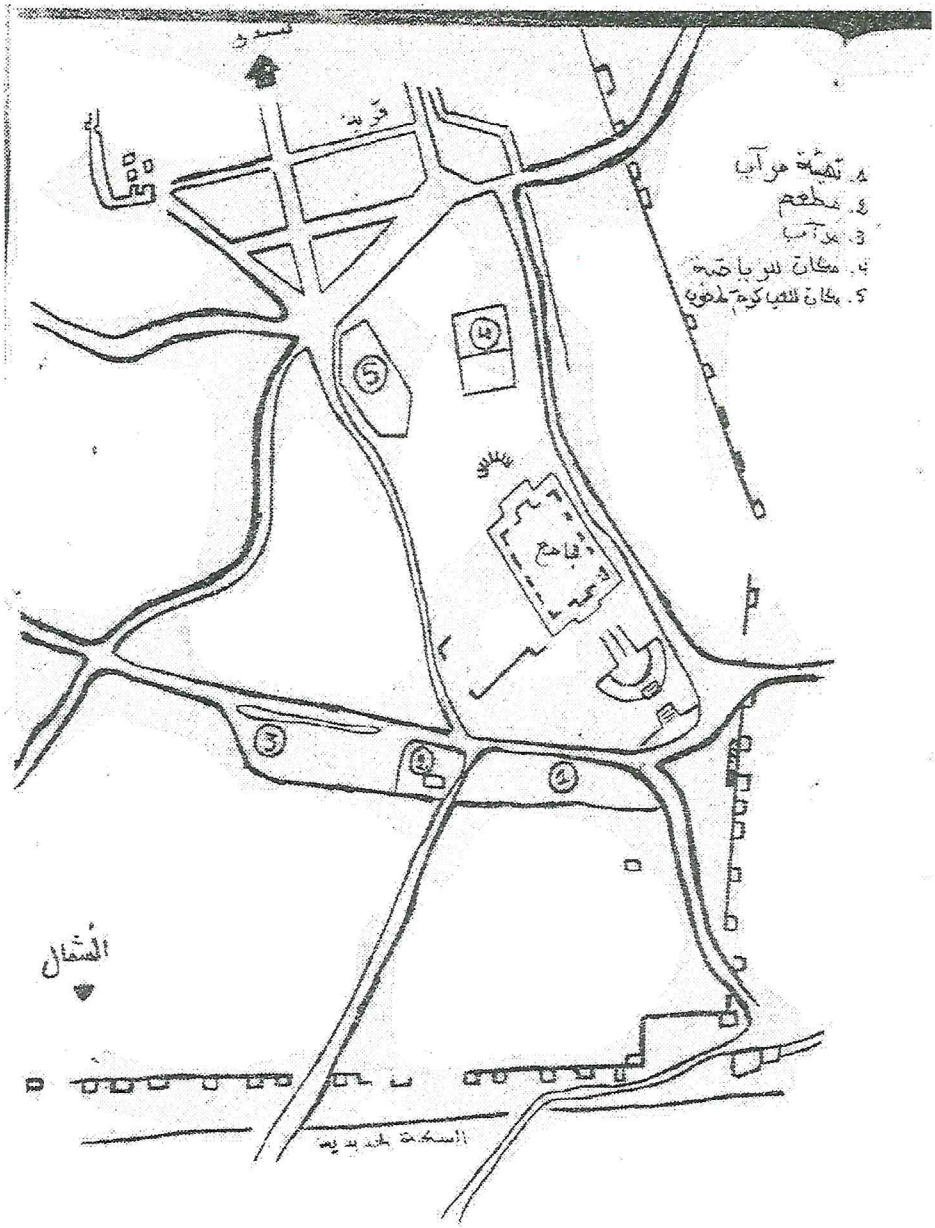

المخطط رقم09: مخطط تهيئة المنصورة

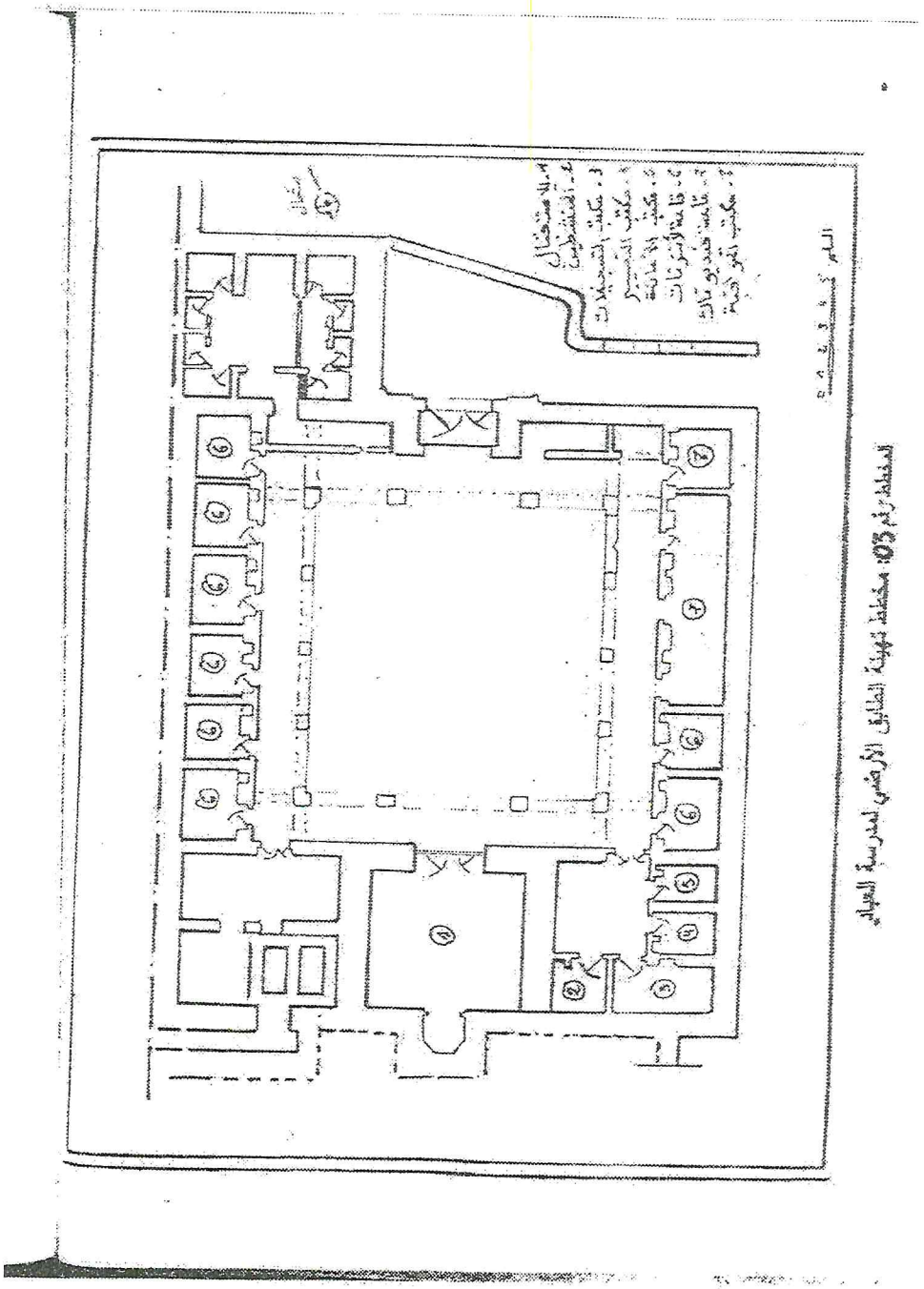

المخطط رقم 03: مخطط تهيئة الطابق الأرضي لمدرسة العباد

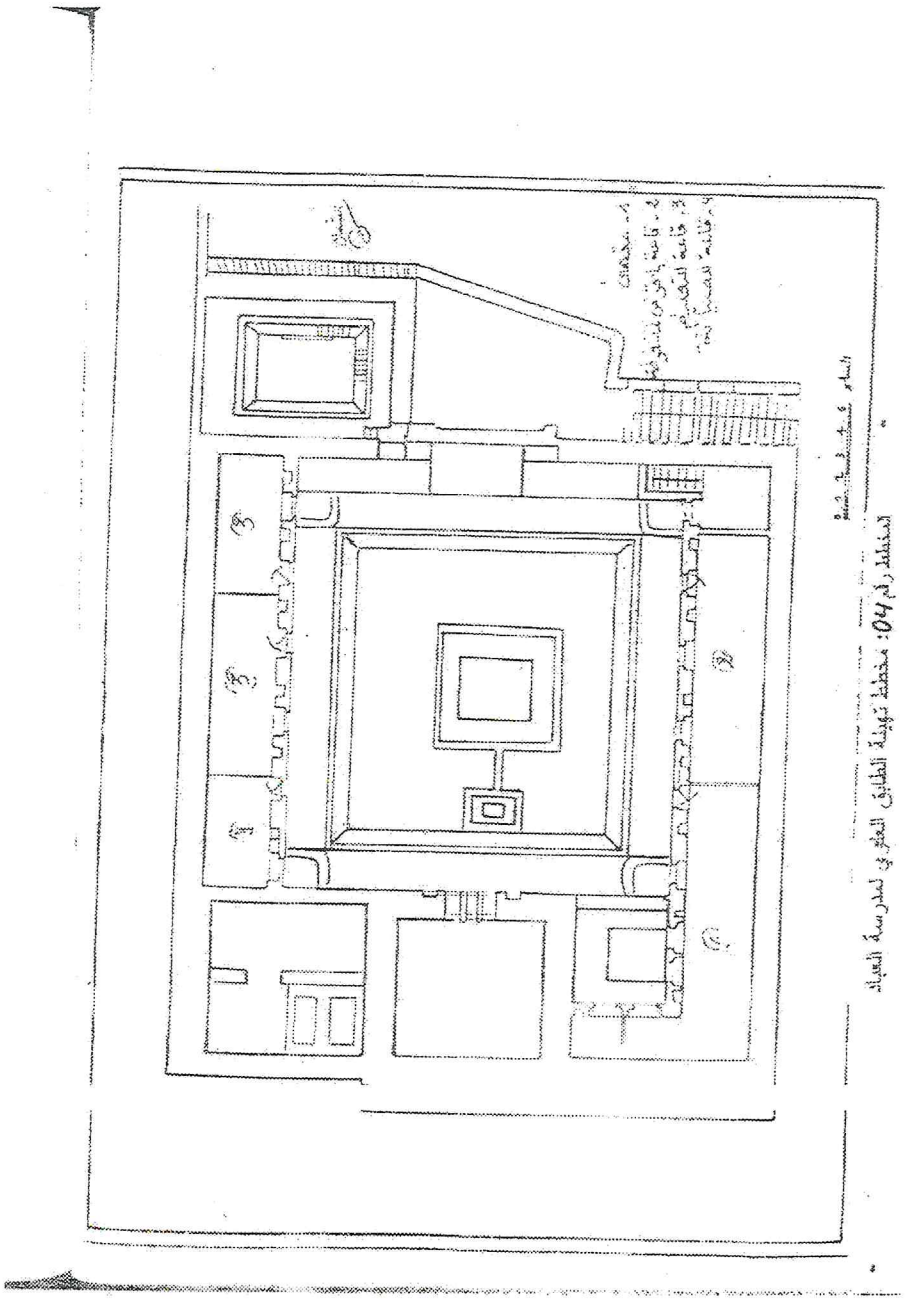

المخطط رقم 04: مخطط تهيئة الطابق العلوي لمدرسة العباد